المشروع الفلسطيني والضغط على إسرائيل

الأربعاء 4 فبراير 2026 04:00 م

كتب: عريب الرنتاوي

عريب الرنتاوي

كاتب ومحلل سياسي أردني

لا ينعقد لقاء فلسـطيني واحد، من دون أن تطرح على مائدته، فكرة "إعادة تعريف المشـروع الوطني الفلسطيني"، ولا ينفض جمع فلسطيني واحـد، دونمـا تأكيـد على الحاجـة لإعـادة بعث وإحياء (إطلاق) حركـة وطنيـة فلسـطينية جديـدة، أو متجـددة. لكنّ سؤالَي المشـروع والحركة المقترحين، يبقيان مع ذلك، معلقين في فراغ، اللهم باستثناء مداخلات جازمة منفردة، من هنا وهناك.

أمر كهـذا، إن دل على شـيء، فإنما يـدل على عمق "المأزق" الوطني القائم، وحالـة التيه التي تتقاذف المجتمع الفلسـطيني، في المحتل من الوطن وفي الشـتات، فلا مشـروع وطنيا بات اليوم، موضع إجماع وطني، ولا الحركـة الفلسـطينية اليوم، بجناحيها الوطني والإسـلامي، باتت تحظى بالثقـة لقيادة مرحلـة إستراتيجيـة جديدة، دلف إليها الكفاح الوطني الفلسـطيني، بعد طوفان الأقصـى وحرب الإبادة، وجملة التحولات النوعية التي طرأت على المنظومتين الإقليمية والدولية.

في هـذه المقالـة سـنتحدث عن "المشـروع الوطني وإعادة تعريفه"، على أن نخصـص مقالـة قادمـة، لموضوع "الحركـة الوطنيـة الجديدة أم المتجددة؟".

في المشروع الوطني وإعادة تعريفه

مبعث تردد الكثيرين وهم يحاولون رسم ملامح مشروعهم الوطني الجديد، ينبع من مصدرين اثنين:

أولهما؛ أن "حل الدولتين" الذي كان عنوانا دبلوماسـيا ملطفا لمشـروع الدولة الفلسـطينية على حدود الرابع من يونيو 1967، ما زال بالمعنى السياسـي والدبلوماسـي، موضع إجماع، على الساحـة الإقليميـة، مدعما بغالبية دولية وازنة، لا سـيما بعد سلسـلة الاعترافات الدولية بالدولة الفلسـطينية، التي رافقت الطوفان وأعقبته، مع أن المنادين بهذا الحل من الفلسـطينيين، يدركون أتم الإدراك أن فرص نفاذه وتجسـيده على الأرض، تكاد تكون معدومة في ظل الهجمة الاستيطانية الزاحفة، وبوجود ائتلاف يميني متطرف، على رأس السـلطة والمجتمع في إسـرائيل، ومع تفشـي الصـهيونية الدينيـة على مساحـات واسـعة من الخريطـة السياسـية والحزبيـة في دولـة الاحتلاـل، في الحكم كما في المعارضـة والشارع.

مقاربـة أصـحاب هـذا الخيار، تقوم على رفض المقامرة بتبديـد "المكتسـبات المتحققـة على مدى العشـريات الأربع التي انقضت على "إعلان الاسـتقلال"، والقفز من فوق أرض "الشـرعية الدولية" الصـلبة، إلى رمال الحلول والمشاريع الأخرى المتحركة، كما ينطلق هؤلاء من مسلمة مفادها: أن "حل الدولتين"، وإن كان صعبا ومتعذرا في المدى المنظور، لغياب "شريك إسرائيلي وازن"، يقبل به ويعمل عليه، فإن "حل الدولة الواحدة" يبدو مستحيلا، بالنظر لتبلور ما يشبه الإجماع الإسرائيلي على رفض الفكرة من أساسها.

وهـذه مقاربـة صـحيحة فقط في حال نظرنا للمسألـة من منظور ما هو ممكن وغير ممكن، من وجهة النظر الإسـرائيلية وحدها، لكن ما يقرر هوية ومضـمون المشـروع الوطني الفلسـطيني، المعاد تعريفه، لا يتوقف فقط، على ما يمكن لإسرائيل رفضه أو الأخذ به، ولا يتعين أن تصاغ ملامحه، من منظور اللحظة و"الستاتيكو."

آخر ما ورد على مسامعي في معرض "المنافحـة" عن "حل الـدولتين"، ما جاء على لسان خبير ودبلوماسـي روسـي سابق، سـبق أن تزاملت معه في حواريـة حول الحركـة والمشـروع الوطنيين الفلسـطينيين، التأمت في عمان، من تحـذيرات صارمـة، مفادها: أن التخلي عن مطلب "الدولتين"، سـينقل المطامع الإسـرائيلية إلى الأردن، وسيشـجع اليمين المتطرف على تجديد نظرته للأردن بوصـفه وطنا بديلا للفلسـطينيين، ومكانا لدولتهم المقبلة.

والحقيقة أن اليمين الإسـرائيلي الفاشي، لم يتوقف عن إطلاق مثل هذه المواقف، وتبني تلك الإستراتيجيات، منذ أن نشأت إسرائيل، وأن مثل هـذه الـدعوات، كانت وسـتبقى، بدولـة أو دولتين، أو من دونهما، ولنا في خرائطهم المتطايرة التي ترسم حـدود "إسـرائيل الكبرى"، ما يدفعنا للقلق ليس على الأردن وحده، وإنما على مروحة واسعة من دول الطوق والجوار.

مأزق الفلسطينيين مع "حل الدولتين"، أنه بات اليوم، "خدمة لفظية مجانية" تقدم لهم، من طائفة واسعة من الدول والحكومات، غير مقرونة بـأي ضـغط من أي نوع على إسـرائيل، لجعـل ترجمـة هـذا الخيـار، أمرا ممكنا، بل ويمكن القول إنه تحول إلى "منحـة" تقـدم لحكومـة اليمين الفاشي، لكسب مزيد من الوقت، الذي تملؤه بزرع المستوطنات ونهب الأرض وطرد السكان، في غزة كما في الضفة الغربية والقدس.

وتحت هذا الغطاء الكثيف من دخان التضـليل، تظهر السـلطة الفلسـطينية بوصـفها "وهْم دولة"، بقاؤها مفيد ما دامت أنها تخدم هدف "تقطيع الوقت"، وإسقاطها، لا يحتاج لأكثر من "أمر عمليات يومي"، كهذا الذي يتخذه الجيش الإسرائيلي صباح مساء.

لن ندخل هنا، في بحث عن جدوى وجود السـلطة من عدمها، لكن إعادة تعريف المشـروع الوطني الفلسطيني، تقتضي إعادة تعريف وظائف السـلطة، بوصـفها جهـة خدميـة، لا أكثر، فيما القرار السياسـي والسـيادي، يتعين أن ينتقل إلى منظمة التحرير الفلسـطينية، حال استردادها، وإعادة بعثها وتجديدها. بخلاف ذلك، يكون الفلسطينيون، مساهمين نشطاء في مشروع "زراعة الوهم وترويجه."

ثانيهما؛ حل "الدولـة الواحـدة"، ثنائيـة القوميـة، أو "الديمقراطيـة العلمانيـة"، الناهضة على مبدأ المساواة في المواطنة، "صوت واحد للناخب الواحـد"، وضـمان الحقوق الفرديـة والجمعيـة لمختلف الكيانـات والمكونـات.. بمعنى من المعاني، العودة إلى برنامـج منظمـة التحرير بطبعة مزيدة ومنقحة.

إذ من المعروف، أن ثمة صيغا وأشكالا طرحت خلال العقود الفائتة، لمفهوم الدولة الواحدة، يحتاج التفريق بينها، لمقالات أخرى، أكثر تفصيلا.. لكن ما يهمنا في هذه العجالة، تناول الموضوع بعنوانه العريض.

إذ لم يعـد خافيا على أحـد، أن هـذا المشـروع، أخذ يحتل مساحة تزداد اتساعا على المسـتوى الفلسـطيني، مع كل عقبة تضـعها تل أبيب على طريق "حل الـدولتين"، فيما يكاد أنصار هـذا الحل، يختفون عن الخريطـة السياسـية والحزبية في إسـرائيل. وتلكم إشـكالية، تبرر لأنصار "حل الدولتين"، استمساكهم بهذا الخيار، كما أوضحنا.

والحقيقة أنه لا "حل الدولتين" ولا "الدولة الواحدة"، يبدوان في عداد الممكن في ظل الانهيار الفادح في توازنات القوى بين الاحتلال والشـعب

الخاضع له والمهجر بفعله.

والمشوار الذي يتعين على الفلسطينيين قطعه لانتزاع حد أدنى من حقوقهم الوطنية المشروعة، ما زال طويلا، ومعبدا بالمزيد من التضحيات الجسام.. تلكم قضية موضع إجماع وطني، لا يشذ عنها، سوى موهوم أو صاحب غرض. فما لم يطرأ تغيير ملموس في موازين القوى وتوازناتها، لن يكون ممكنا الحديث جديا عن "خط نهاية" لهذا الصراع الممتد لأكثر من مئوية من السنين.

وغني عن القول، أن الشعب الفلسطيني في تجمعاته الكبرى المتباينة في ظروفها وشروطها وأولوياتها، يواجه مهام وتحديات متباينة أيضا، تلكم مسألة احتلت حيزا مهما في تفكيره منذ انطلاقة الحركة الوطنية المعاصرة، ليبقى السؤال: ما الذي يمكن أن يكون "شعارا جامعا" لكل هذه التجمعات؟، وكيف يمكن توحيد حركة الشعب الفلسطيني حول إستراتيجية كفاحية مشتركة؟، وما هي أبرز ملامح هذه الإستراتيجية؟، وتحت أي مشروع وطني تندرج؟

هنا، تتعدد الإجابات وتتباين الأولويات بين من يتصدون للإجابة عن هذه الأسئلة والتساؤلات، وأحسب أن أكثرها جدية، ومواءمة مع خصائص المرحلة الإستراتيجية الجديدة، هي الكفاح ضد نظام "الأبارتيد" والتمييز العنصري، الذي تمارسه الفاشية الجديدة في إسرائيل، ضد هذا الشعب، في مختلف أماكن تواجده، وإن بوسائل ووتائر وأدوات مختلفة، بمن فيهم اللاجئون وفلسطينيو الشتات، الممنوعون حتى من زيارة أرضهم وذويهم، في مقابل "حق مفتوح" لعودة أي يهودي، أو من يشتبه بيهوديته، في شتى أصقاع الأرض.

وهذا ما وثقته على أية حال، تقارير "هيومن رايتس ووتش" و"أمنستي"، وغيرهما من المنظمات الحقوقية الدولية.

تحت هذا العنوان الأعرض، تندرج جملة من الأولويات الفلسطينية، بدءا بوقف الإبادة والتهجير، ورفع الحصار والعقوبات الجماعية، وتعزيز صمود الفلسطينيين فوق ترابهم الوطني، وتحرير الأسرى والمعتقلين، ومناهضة كافة أشكال التعدي والإجرام بحق الشعب الفلسطيني، في الداخل (والداخل دواخل)، وفي الخارج.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فإن مختلف أشكال المقاومة، ضد نظام الأبارتيد والإبادة والتطهير والاحتلال والاستيطان، تبدو مشروعة، ومكفولة بموجب مختلف القوانين والشرائع الأرضية والسماوية، الحق في المقاومة، مقدس، لكن لا "قداسة" لشكل واحد من أشكالها.

والمقاومة من قبل ومن بعد، وسيلة وليست غاية، وهي وإن أخفقت حتى الآن، في إنجاز مهمة التحرير وتقرير المصير، فإنها خلقت تراكما لا يمحى، في الوعي الجمعي والذاكرة والهوية والكيانية.

والشعب الفلسطيني وطلائعه المقبلة، سيحددون شكل المقاومة، وفقا لتطورات الكفاح الوطني وتعقيداته، ومن ضمن ضوابط ومحددات، أهمها "قدرة الشعب" على احتمال نتائجها والعيش معها، وبما يمكنه من البقاء والصمود على أرضه، فمن دون بقاء هذا الشعب في وطنه، لا يمكن الحديث عن أي شكل من أشكال المقاومة، لا سلمية ولا عنيفة.

وتحت هذا العنوان، الذي يكرس مكانة فلسطين كعنوان للحرية، سيكون ممكنا نسج أوسع التحالفات، ودمج كفاح شعب فلسطين، بحركة التضامن العالمية، وكفاح شعوب العالم ضد العنصرية واليمين المتطرف وخطاب الكراهية الشعبوي، في الشرق والغرب، وسيكون ممكنا دمج الحركة الوطنية الفلسطينية، الجديدة والمتجددة، بكفاح الشعوب العربية من أجل مستقبل حر ومزدهر وديمقراطي لها.

وهو كفاح لن يبلغ ضفافه النهائية، فيما شبح "التطبيع" مع الفاشية، يطل برأسه البشع، من عواصم عدة، وفيما يشبه التحالف، المضمر والمعلن، بين الفساد والاستبداد من جهة، والفاشية الصهيونية من جهة ثانية، وبدور قيادي ليمين أمريكي (غربي) مصنوع من قماشة اليمين الإسرائيلي ذاتها.

على أن "مقاومة الأبارتيد" ودعوات الصمود والثبات، لا يمكنها وحدها أن تشكل الملمح الرئيس للمشروع الوطني الفلسطيني، إذ لا بد من

رسم خط نهاية لهذه الحركة.

وفي ظني أن الوصول إلى ضفاف "دولة ديمقراطية علمانية" يمكن أن يكون "خط النهاية" المقترح، ويمكن أن تنشأ في محطة ما على هذا الطريق، دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية (خطوط يونيو)، فليس من الحكمة رفض هذا الخيار، حين يكون ممكنا ومرضيا، ويتعين النظر إليه بوصفه محطة على طريق تقويض العنصرية الصهيونية، ومن دون إسقاط الحق بالمطالبة بصيغة من صيغ الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة، من النهر والبحر، دولة خالية من جميع أشكال التمييز العنصري، بالذات تلك التي استهدفت وتستهدف، سكان البلاد الأصليين.

في زمن الإبادة والتطهير والتهجير، قد يبدو طرحا كهذا، منبتا عن الوقائع الصعبة المعاشة، وقد يبدو انفصالا وانفصاما عن الواقع الصعب الذي يعيشه الفلسطينيون، ولكن من قال إن الأفق المعَنون بـ"مجلس السلام" و"قوة الاستقرار الدولية"، ومشاريع "غزة خالية من دسم الهوية والمقاومة"، وضفة مطروحة على مشرحة الاستيطان والمليشيات السائبة، يمكن أن يكون أفقا محملا بالأمل والرجاء؟

مشوار الفلسطينيين نحو الحرية، ما زال طويلا- والطريق إليها ما زال معبدا بالتضحيات.

اخبار المحافظات

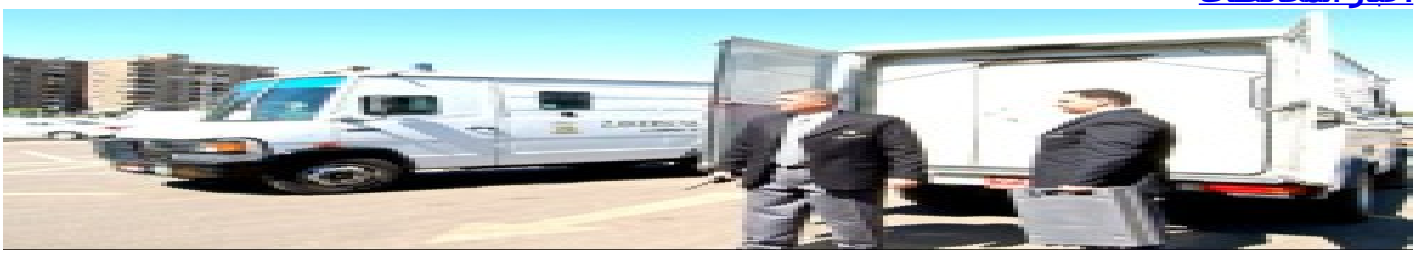

تشريد جماعي وتهديدات أمنية.. تسريح عشرات العمال من شركة «زد عبر البحار» بمصر الجديدة

الخميس 18 ديسمبر 2025 07:00 م

اخبار المحافظات

من "30 مليون بيضة" إلى مليون فقط.. فشل جديد لمشروع السيسي وسط غلاء ينهش الفقراء

الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 10:20 م

مقالات متعلقة

ةزغىلإ بربحلا ةدوع

عودة الحرب إلى غزة

نارياإ رايهنا بربغلا ؤبنت

تنبؤ الغرب بانهيار إيران

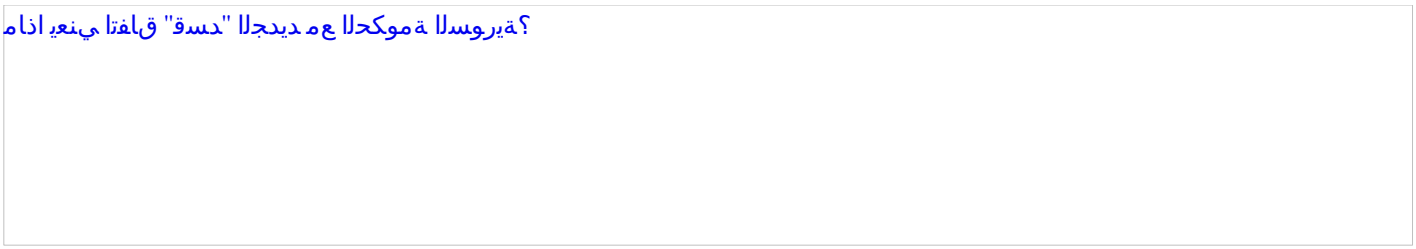

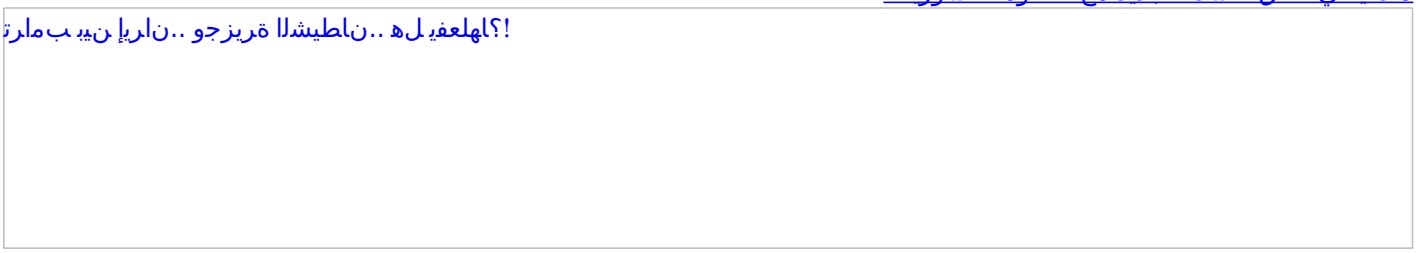

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

-
-
-
-
-
-

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2026 ©